بحث في مصطلح (الممارسات اللغوية) في الجزائر

أ د. صالــح بلعيــد

جامعة مولود معمري-تيزي وزو

ـ المقدمة: كان عليّ في هذا المقام التفصيل في مصطلح (**الممارسات اللغوية**) لما لتحديد المصطلح من دقّة؛ فإنّه بابٌ وصدْرٌ للكلام في مجلة (**الممارسات اللغوية**)، إذن فمن الضروري قبل الولوج في الموضوع وَضْعُ القارئ أمام التحديد الدقيق والمنهجي للمصطلح، كما لا بدّ من الحديث عن مختلف أوجه **الممارسات اللغوية** الحالية للتواصل اللغوي في المجتمع الجزائري بمختلف فئاته ومناطقه، ولقد بَصُرْتُ بهذا التفصيل فإليكموه:

1. حدّ مصطلح (الممارسات) لغةً واصطلاحاً: إنّ مصطلح (**الممارسات**) جمع لكلمة (**ممارسة**) من الفعل الرباعي: **مارَسَ = مِراساً= ومُمارَسَة.**

1.1. حدّها اللغوي: كلمة (مارس) لغة: تنصّ معاجم اللغة على أنّ مصطلح (**الممارسة**) من فعل **مارَسَ** الشيء **مِراساً ومُمارسة**: عالجه وزاوله وعاناه وشرع فيه. يقال: **مارسَ** قِرنَه، و**مارسَ** الأمور والأعمال. **امترس** الخطباء: تلاجوا، ويقال: **امترست** الألسن في الخصومات: أخذ بعضها بعضاً و**مارس** بالشيء: احتكّ به. **تمارس** القوم في الحرب: تضاربوا. **تمرّس** بالشيء: احتكّ به. **تمرّس** بالطيب: تلطّخ به. **تمرّس** بالرجل: تعرّض له بالشرّ. **تمرّس**: تدرّب عليه. **تمرّس** بالنوائب والخصومات: **مارسها**، و**تمارس** البعير بالشجرة: أكلها وقتاً بعد وقت...

2.1. حدّها الاصطلاحي: (مارس): هي صِيَغ وإبداعات ثقافية ومادية تمارس على مستوى الأفراد والمجتمعات؛ ضمن قانون لغوي وعُرف متوارث، وتنطوي

على مفهوم المداومة وكثرة الاشتغال بالشيء، ويقابله في الأمازيغية. ئلال، ئليل (مارس). تيليلت، ج تيلال (الممارسة)... **امترس** الشعراء أو الخطباء في الخصومة= مّكفان، مّشفان، المدلول الأول لهذا الفعل هو تعاطوا[1]. وفي القبائلية بمعنى **آسخذام**، وفي الفرنسية **Pratiques** وفي الإنجليزية **Practical**. ولقد استخدمت الكلمة للدلالة على النشاط المستمرّ الذي توضع من خلاله مبادئ العلوم موضع التطبيق، فيقال: **ممارسة الغناء، ممارسة السياسة، ممارسة الشعائر الدينية، ممارسة الحقّ، ممارسة الصلاحيات...** وقولك: **أمارس** صلاحياتي: بمعنى أستعمل حقّي المنصوص عليه في القانون دون تجاوزه ولا تخلٍّ عن شرط من شروطه، أو هو استعمال حقٍّ ضَمِنَه القانون. وإنّ الممارسة لا تكون قولية دائماً، فقد تكون قانونية كممارسة حقّ من الحقوق (قوّة القانون) أو إصدار أوامر (تطبيق) أو تعليق مهام (توقيف) أو تطبيق قانون (تنفيذ) أو مزاولة مهمّة (تجسيد) أو ممارسة الشعائر الدينية (أداء الفرائض) ممارسة الرياضة (القيام بنشاط عضلي)... والكلمة التي يكثر دورانها في ميداننا هي: **الممارسة التربوية**: وهي عملية اجتماعية واسعة النطاق، يمرّ بها المتعلم لتحسين قدراته الفكرية والجسدية، ضمن مناخ تربوي معيّن "... ونعبّر عن هذه الممارسة التربوية بأساليب المعاملة التي تعتمدها المؤسّسات الاجتماعية المعنية بالتنشئة الاجتماعية لمعالجة المشكلات والمواقف التي يواجهها الفرد في محيطه الأسري أو المدرسي أو الاجتماعي[2]". وهنا نجد الممارسة تنقسم إلى قسمين:

1. **ممارسة لفظية:** تتمثل في الكلام/ التحريض/ التشجيع...

2. **ممارسة جسدية:** وتتمثّل في الضرب/ العنف/ ردّ الفعل/ الدفاع عن النفس...

وهما عمليتان تمارسان في المحيط التربوي بصفة دائمة، وتدخلان في شكل من أشكال الممارسات بشكل عام.

تتعلّق **الممارسة** بصفة عامة - عند الحديث عن موضوع المعرفة الإنسانية الخاصة - بالأدوات التواصلية، وتختلف باختلاف المجتمعات، وبالظروف

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وينطوي مفهوم **الممارسة** على معانٍ عديدةٍ، وفي عمومه يدلّ على مجموع النشاط الإنساني في وجوهه، أو الخبرة الكلية للإنسانية في تاريخ تطوّرها، ومن ثمّ علاقة الأفراد ببعضهم في عملية الإنتاج المادي والروحي[3]. وهكذا نعلم أنّ **الممارسة** بوصفها نشاطاً إنسانياً تتمّ بخصائص معيّنة، وصفات محدّدة، وطوابع مميّزة، تحدّد هُويتها[4]، وما يحدّد هُوية **الممارسة** في سياق معيّن، هي الطريقة التي تُستخدم من جانب **الممارس** أثناء أدائه لوظيفة من وظائفه، باعتبارها نشاطاً إرادياً للفكر المرتبط بالإرادة والحدس والمبدأ الوجداني، وما يصاحبه من تعابير تُراعي خصوصيات المقام والسياق.

3.1. الممارسة اللغوية Les pratiques langagières: ترتبط الممارسات اللغوية بالسمع في المقام الأول؛ حيث اللغة أولاً أن **تَسْمَعَ** (الإنصات) ثمّ أن **تُسْمِعَ** (الإعادة/ التكرار)؛ فالعرب في وضعهم لأصول اللغة جعلوا **السماع** الأصل الأول من بين الأصول الأربعة للمتن اللغوي العربي (**السماع** القياس، الإجماع، استصحاب الحال). وإنّ الممارسة تمثّلت في أصولنا الدينية، فكان بعضها عقلياً من مثل: التوحيد والإيمان بالقضاء والقدر وبالكتب المنزّلة وبالملائكة وبالحساب والعقاب (**ممارسة عقلية**)، ومنها ما هو عضوي ويتمثّل في الأركان الإسلامية الخمسة، فهي أصول تظهر الممارسة فيها بصورة عضوية (**ممارسة لسانية وجسدية**)، وتحمل في طيّاتها مفاهيم ذهنية لا ترادف فيها؛ لأنّ الممارسة اللغوية تعمل على الاتّساع؛ حيث تتكوّن لدى الممارس القدرة على استدعاء أكبر عدد من الأفكار أو العادات أو الجمل أو الكلمات، وذلك ما ينفي صفة الترادف إذا أردنا التدقيق وإدراك الفروق، وكلّ كلمة (مدلول يقابلها دال) وهي صورة افتراضية ذهنية. وهذه الأمور عبّر عنها الفارابي بـ (المفاهيم المركوزة في الذهن) ونظر إليها ابن خلدون بصورة أخرى، بأن أعطى للسماع (الصورة الذهنية) مدلولاً سمعياً "**السمع** أبو الملكات اللسانية"، ووضعها سوسور Saussure في بوتقة اللسان التي منها: الدال والمدلول؛ فالدال هو الصورة، وركّزها تشومسكي Chomsky في القدرة.

ومع ما يمكن أن يقال: إنّ اللغات تُحفظ عن طريق السماع من المتلاغي/ الناطق المثالي؛ والذي لا يكون إلاّ بين جماعات لغوية سبق لها أن اصطلحت على أوضاع لغوية لها علاقة بين المسمّى والمسمّى عليه، فينقلها كما هي في عُرْفه الذي أخذه بدوره سماعاً/ تعلّماً، وذلك ما ينفي بعض الاعتباطية في بعض المسميات، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ الناطقين الأوائل أوجدوا العِلل لأوضاعهم اللغوية في أنفسهم، وقد نكتشف جلّها، ولا نكتشف كلّها. كما أنّ الناطق الأول للغة من اللغات له مُعطياته التي ارتكز عليها من حيث نطقُه وإعرابُه وتصريفُه ووضعُه للمسميات، وقد أقامها في ذهنه؛ ويضاف إلى ذلك معطيات أثر البيئة، وما يحيط بها من عوالم، وهذه كلّها تؤخذ في اعتبار الناطق الأول الذي ميّز بين العوالم؛ حيث كان يبدع ويرتجل ما لم يسبق إليه. **وهكذا تقتضي الممارسة اللغوية ملكةً وقدرةً على ممارسة الفعل الكلامي وفق مقتضى الحال، وتتقرّر هذه الملكة وتكتمل بالاكتساب،** يقول ابن خلدون "اعلم أنّ اللغات كلّها شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، وإنّما بالنظر إلى **التراكيب**، فإذا وصلت الملكة إلى التّمام في تركيب الألفاظ المفردة للتعبير بها عن المعاني المقصودة، ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال بلغ المتكلّم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسامع[5]". ومن هنا نفهم أنّ الملكة تقتضي الممارسة الطبيعية من المحيط الطبيعي الذي يسبغ عليها أنماطه العرفية، لتجري مجرى الدماء في الجسم دون تصنّع ولا تكلّف، وهذه الممارسة تتعلّق بالمسكوكات المتداولة في المحيط الاجتماعي، المتعلّقة بالملفوظات ذات التراكيب المفيدة بالوضع، وليست تختصّ بدلالة المفردات.

الناس يتحدّثون في وضعيات اجتماعية مختلفة، وفي مختلف المقامات، وعن طريق ذلك الحديث يتواصلون بخصائص لغوية مميّزة في إطار أسلوب معيّن، وأثناء حديثهم يكونون على وعي باستعمال اللغة من حيث هي أداء، لها كلّيات وخصائص وصفات وقوانين تحكمها؛ وِفْق عُرْف لغوي متوارث، وهذا العرف يتغيّر

بتغيّر الوضعيات والسياق الكلامي والحال ومقتضى الحال؛ **فالممارسة اللغوية ممارسة** اجتماعية تحصل في التجمّعات، أو بين المعلّم والمتعلّم/ بين اثنين فما فوق، في لغة لها بناء عُرفي متّفق عليه، بالرجوع إلى الدافع الذي يعيشه المتعلّم في وسطه الطبيعي، ومشاهدة هذا الواقع وملاحظته، ومن ثمّ استقراء المواد التي يتمّ توظيفها توظيفاً يقتضيه الوضع اللغوي والأرضية المعرفية.

إنّ **الممارسة اللغوية** هي تفاعل اجتماعي لغوي؛ أي استعمال لأنظمة لغوية من خلال الإشارات والعلامات والنظام، وعلى أسلوب مؤسّس على الاختيار الذي يقوم به **ممارس** اللغة، ومجاله الكلام Parole وليس النظام اللغوي Langue، وإنّ مستخدم اللغة عندما **يمارس** النشاط اللغوي إنّما يصدر عن هذا النظام؛ فيوظّفه بطريقته الخاصة لأداء وظائف مختلفة، وذلك ما يؤدّي إلى الأسلوب الخاص، ومن خلالها يتميّز خطاب ما، أو خطاب شخص استناداً إلى تلك **الممارسات**، أي الاستعمالات؛ وكلّ **ممارسة** قابلة للدرس والتحليل والوصف، ومن خلالها تتحدّد هُوية النّص، وصاحب النّص، وأسلوب **الممارس**، رغم أنّ **ممارس** اللغة يلجأ إلى الممكنات في النظام اللغوي الذي يحكم أيّة **ممارسة** لغوية في تلك اللغة، وأحياناً نجد **الممارس** يصدر عن خروج عُرْفي بعلّة رآها، وهذا الخروج يدخل في باب الانزياح/ العدول/ ما لم ينصّ عليه إجماع النّحاة، وتعامل **ممارسته** معاملة الشاذ، بل يمكن أن نسمي هذا بالخدش اللغوي، الذي يصنّفه بعض النّحاة في الجواز، أو الفصيح الذي هو غير الأفصح، وهو دونه درجة. إذن تعني **الممارسة** اللغوية ذلك النظام/ العرف اللغوي الذي يتمّ به التواصل بين فئات المجتمع؛ حيث يعتمد كلّ مجتمع آليات ذهنية، تكون وسيطاً للتفاهم بين الناس.

ويمكن التركيز في موضوع الممارسات اللغوية على أنّها استعمال لغوي في الاتّجاه التواصلي Communication approche وخاصة في التعليم؛ والذي يحمل المواصفات القانونية التي وضعها النّحاة بمختلف استعمالات الكلام: المستقيم الحسن: وهو الكلام الفصيح المتواتر، والمستقيم المحال: وهو نقض أول الكلام

بآخره، والمستقيم الكذب: ويحدث في التعابير المجازية، والمستقيم القبيح: وضع اللفظ في غير موضعه. وليس هذا هو الأنموذج في كلّ اللغات، بل لكلّ لغة مواصفات عن القول الحسن، والقول المقبول، والقول المرفوض، هناك كلّيات لغوية تتحكّم فيها معظم اللغات الطبيعية حيث يراعى فيها المستوى اللغوي الذي يستعمله الممارس للغة؛ بمراعاة الأساليب التي يُلْبِسُها لأنماط تكلّماته ضمن منظومة قوانين تلك اللغة، ويراعى كذلك الأداء اللغوي الحامل للخصوصيات الطبيعية.

2. العوامل المؤثّرة في الممارسة اللغوية: تتأثّر الممارسة اللغوية بمعطيات العصر السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية، وتخضع كلّ ممارسة لغوية للشروط التاريخية، ولتوجّهات المجتمع ومشروع رجل الغد، وما يلحق ذلك من تخطيط لغوي معمول به أو منشود، ولذا نجد الممارسة اللغوية تتأثّر بعوامل داخلية وخارجية:

1.2. العوامل الداخلية:

- الأرضية المعرفية للمتحدّثين.
- ثقافة المجتمع.
- الحَراك الثقافي والإيديولوجي والاقتصادي.
- لغات المدرسة.
- السياسة اللغوية للدولة.
- وسائل الإعلام.

2.2. العوامل الخارجية:

- تأثير اللغات الأجنبية.
- مؤثّرات العولمة.
- تأثير لغة المستعمِر.
- تأثير وسائل الإعلام.
- الآليات والأجهزة المعاصرة وما يلحقها من تسميات.

وتأخذ هذه العوامل أشكال التداعيات اللغوية التي تؤدّي إلى إنتـــاج كلام/ خطاب يحمل خصوصيات من أثر ذلك الطبع الذي أسبغته تلـــك العوامل، وذلك ما يلحق باللغة أنماطاً مختلفة من زخرف التواصل اللغوي، وقد يؤدّي في بعض الأحيان إلى إحداث مستويات لغوية، أو لغة للمقامات الخاصة، والتمييز بين اللغة العلمية واللغة الأدبية، وبين لغة مقام الحُرمة ولغة مقام الأُنس.

وإذا ركّزنا القول في مسألة الممارسة، فالإنسان بصفة عامة يهفو إلى تبادل أفضل للممارسات، ولكن هناك عوامل تتدخّل في التبادل الأفضل/ غير الأفضل في هذه الممارسات، من مثل: الوراثة والبيئة والمعتقد الديني والأحداث والمعرفة والخبرات السابقة... وهذه العوامل - بلا شكّ- تؤثّر في تواصلنا وتغيّر شخصياتنا، ومن هنا فلا ننفي هذه العوامل في التأديات المصاحبة لشخص أياً كان وفي أي موقف كان.

3. أشكال الممارسات اللغوية: للممارسات اللغوية أشكال متنوّعة تصدر عن فئات المجتمع، فتأخذ المجاري العرفية لكلّ مجتمع، وفي داخل المجتمع يتّخذ مستويات مختلفة؛ فنجد في عموم القول هذه الأشكال:

1.3. شكل الممارسة للغة القوم الأصليين بشكل طبيعي؛ مثل ممارسة اللغة الأمّ في الأرياف، حيث تصدر عنهم لغة طبيعية صافية أصلية.

2.3. شكل الممارسة اللغوية في التجمّعات السكانية ذات الكثافة البشرية؛ وتصدر عن تلك التجمّعات أنماط لغوية مزيج.

3.3. شكل الممارسة اللغوية في تجمّعات المهاجرين؛ حيث تصدر لغـــة هجين، من مختلف الأداءات اللغوية لفئات المهاجرين، وحضور لغة البلد في شكل تكسير لغوي منحرف.

4.3. شكل الممارسات اللغوية لدى مجتمع مُستعمِر، أو أنّ المُستعمِر ترك لغته التي أثّرت على اللغة الأمّ في البلد المُستعمَر.

4. الممارسة اللغوية في الجزائر: إذا أتينا إلى وصف الواقع اللغوي في الجزائر نجده متعدّداً ومتنوّعاً ومتداخلاً؛ حيث عرفت الجزائر اللّغة العربية بقدوم الفتح الإسلامي، وكانت البربرية اللهجة السائدة، فحدث انتقال إلزامي بين الفصحى واللغات الوطنية في معظم شؤون الحياة، كما تولّد مستوى ثان للعربية، هو المستوى اللهجي العفوي بعيداً عن إطار الفصيح؛ ولا شك أنّ العامية ليست كالفصيحة؛ فالعربية لا يعرفها إلاّ من عرف مستواها الكتابي أو تلقاها من خلال السّمع والحفظ. ولا ريبَ إذا قلنا إنّ هناك تمازجاً وتفاعلاً بينهما أدّى إلى تمازج في الصوت والمفردات والنّحو والدلالة، ومن هنا اتّخذت **الممارسات اللغوية** أنماطاً مختلفة تبعاً لنوع الساكنة أحياناً، وأحياناً تبعاً للمناطق الجغرافية، وأحياناً أخرى تبعاً لأسلوب الحضارة وعوامل التأثير... وأمام هذا يمكن التفصيل في هذه المسألة بهذا التقسيم:

1.4. الممارسات اللغوية المجتمعية: وهذه تتّخذ الأشكال والصوَر التالية:

2.4. ممارسة اللغة العربية الفصيحة: وهي ممارسة ضيّقة نجدها لا تتعدّى الخطاب الرسمي وفي محيط التعليم والإعلام والعدالة.

3.4. ممارسة اللغة الأمازيغية: وهي ممارسة ضيّقة في أماكنها الجغرافية، حيث يتواجد الناطقون بها، ويتواصلون بها في خطاب وظيفي يومي.

4.4. ممارسة الدوارج: وهي ممارسة واسعة الانتشار، حيث تتواجد في معظم ربوع الوطن لما لها من سهولة التواصل.

5.4. ممارسة اللغة الفرنسية: وهي ممارسة محدودة، إذ تكون في خطاب المدرسة والجامعة، وفي الإدارة والمصالح المالية والتقنية والجوانب العلمية، وعند بعض الأُسَر الجزائرية، وبشكل دقيق عند أُسر ساكنة الشمال.

6.4. ممارسة الهجين والخليط: وهي ممارسات آنية تحصل لدواع عَرَضِية، وليس لها قاعدة معيّنة تتحكّم فيها، مثل ذلك الهجين الذي ينشأ

في مناسبات كرة القدم: One Two Three Viva l'Algérie أو ما نسمعه في لغة الإشهار: عيش La vie.

7.4. ممارسة التعدّد اللغوي: يحصل هذا في الجامعات، وفي لغة النّخبة؛ حيث النّخبة تملك لسانين أو أكثر، ويحصل الخطاب بهذا التعدّد في مجـــالات خاصة، وفي أحوال معيّنة.

8.4. ممارسة الاحتكاك اللغوي: وتحصل بفعل الاحتكاك الذي يكون بين لغتين: عربية دارجة/ فرنسية، عربية/ أمازيغية، عربية فصيحة/ فرنسية. دوارج/ أمازيغية. وهذا الاحتكاك له قوانينه التي يسير عليها، ويحدث على مستويات متنوّعة: صوتية، دلالية، نحوية، كَلِم، مسكوكات لغوية.

5. الممارسات اللغوية الجغرافية: يمكننا الحديث عن تقسيم الممارسات اللغوية بحسب المناطق الجغرافية في الجزائر، ونظراً للاتساع الذي تعرفه جغرافية بلدنا، تتوّزع الممارسات اللغوية حسب المناطق الوطنية كما يلي:

1.5 الشمال: نجد فيه التوزّع اللغوي بين: الأمازيغية والعربية الدارجة والفرنسية.

2.5. الشرق: نجد فيه طغيان العربية الدارجة وقليلاً من الأمازيغية والإيطالية.

3.5. الجنوب: نجد فيه العربية الدارجة، وقليلاً من الفصيحة والأمازيغية.

4.5. الغرب: نجد العربية الدارجة والفرنسية، وشيئاً من اللغة الإسبانية.

6. الممارسات اللغوية حسب التأثير الأجنبي: هنا يقع الحديث عن أثر اللغات الأجنبية في مناطقنا الجغرافية، وهذا الأثر يظهر في الاستعمال اللغوي الذي تتّخذه هذه اللغات الأجنبية، فنجد هذا التقسيم:

1.6. الشمال الجزائري: وتطغي فيه اللغة الفرنسية بقوّة، إضافة إلى الإنجليزية.

2.6. الشرق الجزائري: تظهر فيه الفرنسية، ويُضاف إليها قليلٌ من الإيطالية؛

3.6. الغرب الجزائري: الفرنسية، ويُضاف إليها قليلٌ من اللغة الإسبانية.

4.6. الجنوب الجزائري: لا أثر للغات الأجنبية؛ حيث تتربّع العربية الدارجة، بالإضافة إلى استعمال الفصيحة عند قلّة من الساكنة.

7. الممارسات اللغوية حسب الانتشار والضّيق: ونجد هذا التقسيم تراتبياً:

1.7. اللغات ذات الانتشار الواسع: العاميات أو الدوارج العربية، وهي متنوّعة، ولكنّها تحتكّم إلى قواسم مشتركة. (منتشرة بقوّة وعامة)

2.7. اللغات المحلية: الأمازيغية بمختلف تأدياتها ولهجاتها، ولا تحتكم إلى تفاهم بَيْنِي. (منتشرة في مناطقها، وليست عامة).

3.7. اللغات الكلاسيكية: العربية الفصيحة واللغة الفرنسية. (غير منتشرة بقوّة، فهي ضيّقة ومحدودة).

وهكذا نلاحظ تقسيم هذه الممارسات إلى أشكال متنوّعة بتنوّع الساكنة والمنطقة الجغرافية وخصوصيات التواصل الداخلي والخارجي الذي يسبّبه عامل التأثير والتأثّر، ونرى هذا التقسيم لا يستمد من السياسة الوطنية التي جعلت العربية الفصيحة لغة رسمية، وكان يفترض تواجدها في مختلف الاستعمالات والمقامات، واللغة الأجنبية التي يفترض أنّ مجالها محدود، فنرى العملية تقوم بالعكس، وهنا يعود الخلل في المقام الأول إلى ضعف التخطيط اللغوي، والذي لا يمكن فصله عن التخطيط العام لأنّ اللغة كمنظومة فكرية هي جزء من المنظومة الاجتماعية والاقتصادية.

8. الممارسات اللغوية الفئوية: ونقصد بها تلك الممارسات التي تُستعمل لدى فئات المجتمع الجزائري، الذي يمكن أن يتوزّع إلى ثلاث فئات حسب نوع الثقافة المحصّل عليها: فئة أولى أمية بسيطة، أو ربّما تشفّر بعض الحروف، فئة ثانية معرّبة

تتفنن في اللغة العربية، وهي فئة لها مكانة اجتماعية نوعاً ما. فئة ثالثة تجيد اللغة الفرنسية، ولها المقام العالي والشأن الرفيع، ويمكن تقسيم هذه الفئات الثلاث كما يلي:

1.8. الدوارج: لغة التواصل اليومي للفئات العريضة من المجتمع، فهي لغة الدهماء، لغة الطبقة العامة. **لغة الفئة الأولى**.

2.8. الأمازيغيات: لغة الفئات الفلاحية، وساكنة الجبال ولغة الخدمات. **لغة الفئة الأولى**.

3.8. العربية الفصيحة: لغة فئة الجزائريين المعرّبين؛ والذين يعدّون من الطبقة الوسطى. **لغة الفئة الثانية.**

4.8. الفرنسية: لغة فئة النّخبة بامتياز. **لغة الفئة الثالثة.**

9. الممارسات اللغوية النّخبوية: ويمكن تقسيم الممارسات هنا إلى فئتين كبيرتين فقط:

1.9. النّخبة الناطقة بالفرنسية: تستعمل الفرنسية أكثر، ولا تتقن العربية إلاّ بعض الفئات القليلة جداً.

2.9. النّخبة الناطقة بالعربية: تستعمل الفصيحة في مناطق ضيّقة، ثمّ توظّف الدارجة في جلّ الأوساط، كما تجيد اللغة الفرنسية بنسب ضئيلة.

وقد انجرّ عن هذا التقسيم المعروف في سبعينات القرن الماضي: فئة المعرّبين، وفئة المفرنسين.

10. الممارسة اللغوية الوظيفية: وأقصد بها المَوَاطن التي تُستعمل فيها اللغات الثلاث الموظّفة في مجتمعنا الجزائري، والمكانة التي تختصّ بها كلّ لغة، ويمكن تصنيفها كما يلي:

1.10. العربية الفصحى: لغة التآبين والمناسبات الوطنية

2.10. اللغة الفرنسية: لغة المال والبزنسة والاقتصاد

3.10. الدوارج: لغة التواصل الاجتماعي والعائلي

4.10. الأمازيغيات: لغة المصالح العائلية والخدمات.

11. الممارسات اللغوية الأدائية: هي ممارسات لغوية عفوية تعود إلى طبيعة المنطقة، وما يجاورها من الساكنة، ويحدث هذا بحكم الأثر الذي يحدثه الاحتكاك بالجار، فنجد بعض الأداءات التي تميّز أهالي الجزائر العميقة في هذه الأداءات:

1.11. أداء أهل الشمال مقطوع مقتضب، به بعض الخليط من الفرنسية والأمازيغية.

2.11. أداء أهل الشرق يميل إلى سرعة أَكْل الكلمات، ورفع الصوت الجَهُور، على غرار أداءات التونسيين، وهذه الأداءات لها بعض التكلّمات التي تؤنّث حيث يجب التذكير، والعكس يصحّ.

3.11. أداء أهل الغرب الذي يتميّز بالليونة، وببعض من الميوعة التي يكونون قد أخذوها من جيرانهم المغاربة.

4.11. آداء أهل الجنوب نجده يميل إلى البداوة، وإلى استعمال الكلام الفصيح في معظم المقامات.

12. الممارسات اللغوية حسب المقامات: ويمكن افتراض هذه الترسيمة:

↓ لغـــــات التواصـــــــل اليومـــــي									
مجال الاستعمال	**العربية الفصيحة**	**الدوراج**	**الفرنسية**	**القبائلية**	**الشاوية**	**الميزابية**	**الشنوية**	**التوارقية**	**الشلحية**
العائلة		*	*	*	*	*	*	*	*
الأصدقاء		*	*	*	*	*	*	*	*

الدين	*	*		*	*				
التعليم	*		*		*	*			
الوسائط	*	*	*	*	*	*	*		
العمل		*	*						
الحكومة	*	*	*						
المراسلات	*		*						
sms	*	*	*						

ـ الخلاصة: يبدو أنّ الممارسة اللغوية (الاستعمال) متعدّدة في الجزائر، فنجد:

> **العربية الفصيحة:** لم تنل وضعها الطبيعي برغم أنّها اللغة الرسمية، والعائق فيها وجود المستوى البسيط (الدارج) وهو الذي سهّل أمور الاتّصال بدلها، حيث تتطلّب مقام الحرمة، وهذا ما خلق مشكلة الثنائية اللغوية: لغة عليا ≠ لغة دنيا.

> **اللغة الفرنسية:** لغة أجنبية، وبحكم العوامل التاريخية، فنجدها تنال استعمالات واسعة، فهي اللغة الرسمية دون إعلان، وتزداد انتشاراً بفعل ما تلبيه الآليات المعاصرة بتسميات أجنبية، إضافة إلى الطرائق الحديثة التي تعتمد في تلقينها، وما يتبع ذلك من العوامل العلمية التي تصبغ بها.

> **الدوارج:** في ظلّ الفصيحة تبقى الدوارج لا ترقى إلى منافسة الفصيحة، أو الفرنسية، فالدوارج لغات ضعيفة تفتقر إلى الضبط والعلمية والاصطلاح، فهي عبارة عن وسيط يومي دون الفصحى والفرنسية.

> **الأمازيغيات:** كونها لغات محلية، وليس لها الصبغة الرسمية، فهي أقلّ من الدارج العربية، لعامل الجهة، إضافة إلى فقرها وتخلّفها.

وإذا جاز لنا تعليق بسيط يمكن أن نقول: إنّ ما هو مفترض في المراسيم والمواثيق والدساتير لم يتجسّد بالفعل في الواقع، وقد رأينا الموازين انقلبت لصالح لغات وضد لغات، والمسألة رهين الكثير من المعطيات، ومنها تجسيد القوانين والمقرّرات، وتعميم لغة ما يعود إلى تكاتف أرمادة من المعطيات العاملة على التعميم أو الاستعمال، وأما مسألة الممارسات لدى الفئات الاجتماعية فنراها متفاوتة مختلفة تتحكّم إلى مواصفات عديدة، وليس لها قاعدة يمكن التعويل عليها في هذه الممارسات. ومن هنا نجد الخلط اللغوي/ الهجين اللغوي/ التعدّدية/ الثنائية... وهو ما يدلّنا على صعوبة إتقان اللغة، باعتبارها ترتبط بالمجاري الإنسانية وبالعلاقات التي ينسجها المجتمع، فهو الذي يبدع فيها، وهو الذي يترك الكلمات تموت.

- **الخاتمة:** إنّ الممارسات اللغوية فيها نوع من التعايش اللغوي على أرض واحدة، ولذلك سلبيات ومخاطر، وهنا تقتضي الضرورة الإسراع في **تخطيط لغوي** يُراعي الأبعاد الكبرى للوطن، من مثل: البُعد الديني والبعد العلمي والبعد الحضاري والبعد التاريخي، إلى جانب الأبعاد المُعاصرة من مثل: البُعد العربي والمغاربي والمتوسّطي، والبُعد الإفريقي، وبُعْد الديمقراطية والتعدّدية، ومراعاة كافة العوامل المتغيّرة، وهذا بالقوّة والفعل ما يحفظ لكلّ اللغات الموظّفة استعمالَها ومكانَها في المجتمع الجزائري، بل يقضي على الهجين اللغوي الخطير الذي بدأت ملامحه تلوح في أفق الممارسات اللغوية (التواصل اللغوي) في الجزائر. ومع كلّ هذا فإنّه يجب الإقرار بأنّه يصعب حلّ الكثير من التوتّرات اللغوية بسبب التغيّرات المتسارعة، وتنامي ظاهرة اللاتجانس في المجتمع الجزائري، وكذا غياب الوعي بتشابك العلاقات الدولية، ولذا من الأهمية بمكان الإسراع ثمّ الإسراع بتخطيط لغوي واعٍ ومدروس من كلّ جوانبه.

وأمام تلك السلبيات، هناك إيجابيات لتلك الممارسات اللغوية التي تعمل على استدعاء أنماط لغوية أو ألفاظ أجنبية، أو تكلّمات وطنية... بغرض الفهم والإفهام. ولوصول البيان في بعض الأحيان، لا بدّ من ممارسة الكلام وفق لغة الحين والأوان. وللضرورة أحكام، وما مهامنا في هذا المقام إلاّ التدليل على مكامن الخطر. والعمل على رأب الصدع والتقليل من الأضرار، وليس في أيدينا توقيف المسار فاللغة وضع واستعمال، وأحياناً يطغى الاستعمال على الوضع، ويصبح الوضع يناي في الاستعمال ويدخل عند ذلك في باب: غير المطرّد في القياس والاستعمال، فمكمنه الشذوذ في القياس أو في الاستعمال أو فيهما معاً.

الهوامش:

1ــ محمد شفيق، المعجم العربي الأمازيغي. الرباط: 2000، مطبعة المعارف الجديدة، ج3، ص 104.

2ــ مربوحة بولحبال نوّار "الممارسة التربوية في المؤسسة التعليمية –رؤية اجتماعية تحليلية- مجلة جامعة أوت 1955. سكيكدة: 2008، العدد 2، ص 150.

3ــ رئاسة الجمهورية السورية، الموسوعة العربية، ط1. دمشق: 2007، المجلد التاسع عشر، ص463ــ465.

4ــ موقع الموسوعة العربية Encyclopédia، ينظر: arab_ency.com بتاريخ 31 جانفي 2010.

5ــ المقدّمة، تح: حجر عاصي. بيروت: 1991، مكتبة دار الهلال، ص 344.